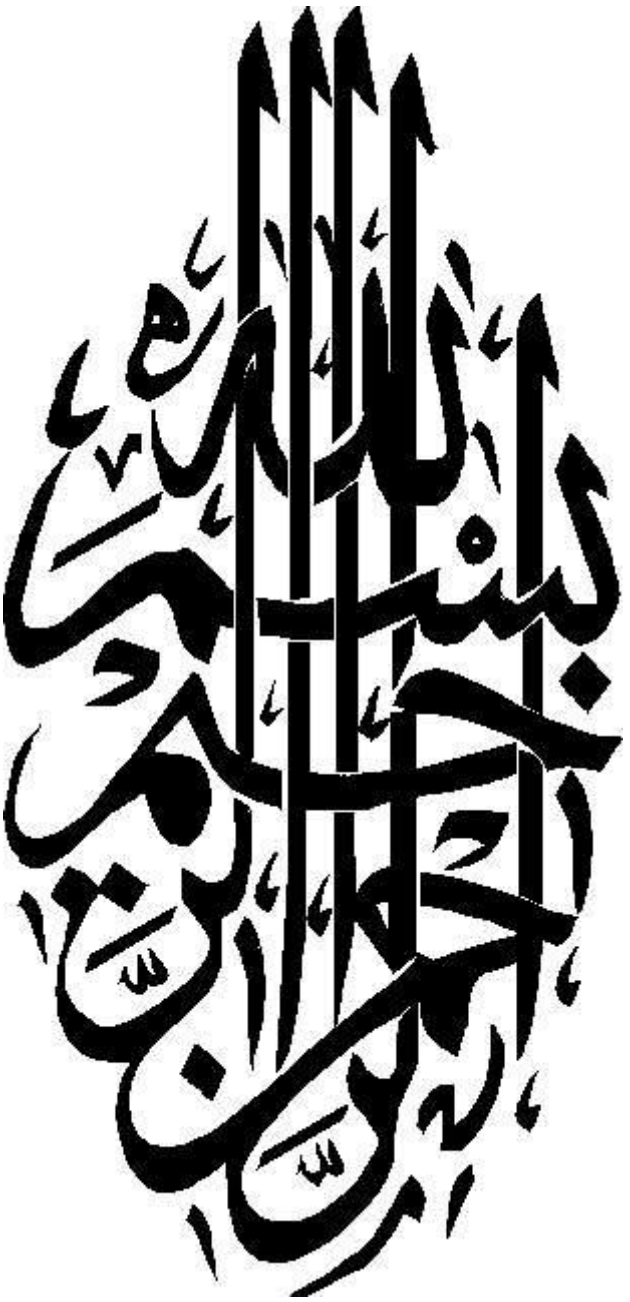
بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
القسم الأول: الدراسة السوقية	٩
١-١ تمهيد	١١
١-٢ أهمية الدراسة ومبرراتها	١٢
١-٣ أهداف الدراسة	١٣
١-٤ المؤشرات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية	١٣
١-٤-١ النمو السكاني	١٤
١-٤-٢ معدل دخل الفرد السنوي	١٥
١-٤-٣ الناتج المحلي الإجمالي	١٨
١-٥ الوضع الحالي والمتوقع لسوق الاقتراض والادخار بالمملكة العربية السعودية	٢١
١-٥-١ القروض بمؤسسات الاقراض الحكومية المتخصصة	٢١
١-٥-٢ التطور المتوقع في القروض المنصرفة بمؤسسات الاقراض الحكومية المتخصصة	٢٨
١-٥-٣ القروض الشخصية بالبنوك التجارية	٢٩
١-٥-٤ التطور المتوقع للقروض الشخصية بالبنوك التجارية	٣٥
القسم الثاني: الدراسة الفنية	٣٧
٢-١ تمهيد	٣٩
٢-٢ فكرة المشروع	٣٩
٢-٣ المستلزمات الرأسمالية للمشروع	٤٠
٢-٣-١ الاراضي والمباني	٤٠
٢-٣-٢ الاثاث والتجهيزات المكتبية	٤٠
٢-٣-٣ وسائل النقل والمواصلات	٤٢
٢-٤ إجمالي الأصول الثابتة (شاملة لمصاريف التأسيس)	٤٣
٢-٥ الرواتب والاجور السنوية	٤٤
٢-٦ المصروفات العمومية والإدارية المتوقعة	٤٤
القسم الثالث: الدراسة المالية والاجتماعية	٤٦
٣-١ تمهيد	٤٨
٣-٢ رأس المال	٤٨

٣-٢-١ رأس المال العامل	٤٨
٣-٢-٢ راس المال الثابت	٤٩
٣-٢-٣ رأس المال المستثمر	٥٠
٣-٣ مصادر تمويل المشروع	٥١
٣-٤ الإيرادات السنوية	٥٢
٣-٥ القوائم المالية للمشروع المقترح	٥٢
٣-٦ المؤشرات المالية والاقتصادية للمشروع المقترح	٥٦
٣-٥ الجدوى الاجتماعية من إقامة المشروع	٥٧
القسم الرابع: الخاتمة	٥٩
٤-١ النتائج	٦١
٤-٢ التوصيات	٦٣

فهرس الجداول

رقم الجدول	موضوع الجدول	الصفحة
جدول (١)	عدد السكان في السعودية للسنوات (٢٠٠٠-٢٠١٠)	١٤
جدول (٢)	متوسط دخل الفرد في المملكة للسنوات (٢٠٠٠-٢٠١٠)	١٦
جدول (٣)	متوسط دخل الفرد المقدر للسنوات (٢٠١١-٢٠٢٠)	١٧
جدول (٤)	الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (٢٠٠٠-٢٠١٠)	١٩
جدول (٥)	الناتج المحلي الإجمالي المقدر للسنوات (٢٠١١-٢٠٢٠)	٢٠
جدول (٦)	مؤسسات الاقراض المتخصصة وحجم القروض حتى نهاية عام ٢٠١١	٢٢
جدول (٧)	تطور القروض القائمة موزعة حسب مؤسسة الاقراض الحكومية المتخصصة	٢٣
جدول (٨)	تطور قيمة قروض البنك السعودي للتسليف والادخار	٢٥
جدول (٩)	التطور المتوقع في القروض المنصرفة حتى ٢٠٢٣	٢٨
جدول (١٠)	القروض الشخصية التي قدمتها البنوك التجارية حسب نوع القرض	٢٩
جدول (١١)	تطور القروض الشخصية بالبنوك موزعة حسب نوع القرض	٣٠
جدول (١٢)	التطور المتوقع لحجم القروض الشخصية التي تمنحها البنوك التجارية	٣٥
جدول (١٣)	الاجرة الشنوية للمبنى	٤٠
جدول (١٤)	احتياجات المشروع من الاثاث والتجهيزات المكتبية	٤١
جدول (١٥)	مصاريف التأسيس وما قبل التشغيل	٤٢
جدول (١٦)	اجمالي الأصول الثابتة	٤٣
جدول (١٧)	الرواتب والأجور المباشرة	٤٣
جدول (١٨)	المصروفات العمومية والادارية المتوقعة	٤٤
جدول (١٩)	تقديرات رأس المال العامل	٤٨
جدول (٢٠)	رأس المال الثابت	٤٩
جدول (٢١)	تقديرات الاستثمارات اللازمة للمشروع	٥٠

فهرس الأشكال

رقم الشكل	موضوع الشكل	الصفحة
شكل (١)	عدد السكان في السعودية للسنوات (٢٠٠٠-٢٠١٠)	١٥
شكل (٢)	متوسط الدخل الفردي في السعودية للسنوات (٢٠٠٠-٢٠١٠)	١٧
شكل (٣)	متوسط الدخل الفردي في السعودية المقدر للفترة (٢٠١١-٢٠٢٠)	١٨
شكل (٤)	الناتج المحلي الإجمالي المقدر للسنوات (٢٠١١-٢٠٢٠)	٢٠
شكل (٥)	مؤسسات الاقراض المتخصصة بالمملكة وحجم القروض حتى نهاية ٢٠١١	٢٣
شكل (٦)	تطور حجم القروض القائمة بمؤسسات الاقراض الحكومية	٢٤
شكل (٧)	تطور المنصرف الفعلي والمسدد من القروض لمؤسسات الاقراض المتخصصة	٢٤
شكل (٨)	القروض الشخصية التي قدمتها البنوك التجارية حسب نوع القرض	٣٠
شكل (٩)	تطور القروض الشخصية بالبنوك موزعة حسب نوع القرض	٣١
شكل (١٠)	احتياجات المشروع من الاثاث والتجهيزات المكتبية	٤١
شكل (١١)	مصاريف التأسيس وما قبل التشغيل	٤٢
شكل (١٢)	المصروفات العمومية والادارية المتوقعة	٤٥
شكل (١٣)	تقديرات رأس المال العامل	٤٩
شكل (١٤)	تقديرات الاستثمارات اللازمة للمشروع	٥٠

القسم الأول

الدراسة السوقية

١-١ تمهيد

يعرف الادخار على أنه تجنيب جزء من دخل الفرد مع المحافظة على هذا الجزء لوقت الحاجة إليه من أجل تجنب العواقب غير المرغوب فيها لتحقيق الأهداف التي ينشدها. وفي المقابل فإن النظرة التقليدية للتمويل هي الحصول على الأموال واستخدامها لتشغيل أو تطوير المشاريع التي ترتكز أساساً على تحديد أفضل مصدر للحصول على الأموال من عدة مصادر متاحة. ففي إقتصادنا المعاصر أصبح التمويل يشكل أحد المقومات الأساسية لتطوير القوى المنتجة وتوسيعها وتدعيم رأس المال خاصة لحظة تمويل رأس المال المنتج.

ويعتبر نجاحاً باهراً ربط القنوات والوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي "المنتجين" بالوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي "المدخرين" ويأتي ذلك عن طريق توفير البيئة والمناخ الملائم للجمع بينهم من أجل تحقيق مصالح اقتصادية واجتماعية كبيرة.

إن منشأت الادخار والتمويل من القطاعات الاقتصادية المهمة وتوثر بصورة مباشرة على النشاط الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال مساهمتها في توظيف الأموال بصورة مثلى وترشيد الاستهلاك بطريقة غير مباشرة عن طريق إدخار الدخل بدلاً عن استهلاكة، ولعل تزايد الاهتمام بهذه القضية في المملكة يستند إلى إدراك حقيقتين هما: الوعي بأن الفجوة في توزيع الدخول بين الدول المتقدمة والدول السائرة نحو التقدم تعود إلى فجوة ثقافية في مجال الادخار والتمويل بين شعوب تلك الدول، بالاضافة إلى أن التنمية تعتمد وبشكل رئيسي على ثقافة الأفراد الاستهلاكية والادخارية.

وفي إطار إدراك أهمية الادخار والتمويل لعملية تسيير الاقتصاد الوطني وتنميته، وبأن قضية الادخار والتمويل مهمة وتحتاج إلى الكثير من الجهد للوقوف على أبعادها، فقد جاءت هذه الدراسة للتعرف

على إمكانية إنشاء جمعية تعاونية تؤسس للادخار والتمويل بهدف تهيئة البيئة المناسبة للتكاتف بين أفراد المجتمع.

١-٢ أهمية الدراسة ومبرراتها

يعد الادخار حجر الزاوية والحل الرئيس لتوفير الأموال اللازمة أمام القوى الوطنية القادرة على الانتاج ولكن ينقصها عنصر مهم من عناصر الانتاج وهو رأس المال، حيث يستهدف الادخار تلك الشريحة ذات الدخل الفائض ولكنها غير مدركه لتوظيف هذا الفائض، وفي الوقت نفسه يستهدف التمويل تلك الشريحة ذات الفكر الانتاجي والمقدرة على الانتاج والتطوير الذي يساهم في تحسين مستوى دخلهم وفي دفع مسيرة التنمية بالبلاد ولكنها غير قادرة على توفير الدعم المادي الذي يساهم على ذلك، ويزيد الادخار والتمويل أهمية بناءاً على العوامل التالية:

- استمرار الفجوة القائمة بين شرائح المجتمع المدخرة والشرائح المنتجة.
- تزايد عدد القادرين على الانتاج وتوظيف الأموال بطريقة مثلى وغير قادرين على ذلك بسبب نقص في تمويل مشروعاتهم وذوي الدخل الفائض وغير قادرين على توظيفه.
- التوجه نحو إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة مع الحفاظ في الوقت ذاته على مستوى التشغيل والذي يتطلب قدرات انتاجية مقاربة لما اتسمت به العمالة الوافدة.
- الحاجة لمواكبة التطورات المستحدثة في تكنولوجيا الانتاج وتحسين أداء الخدمات بانماط جديدة.

ومن الأهمية بمكان تحفيز القطاع الأهلي المجتمعي لإقامة جمعيات تعاونية في مجال الادخار والتمويل تسهم في تقديم مجموعة من البرامج التحفيزية للمدخرين والمنتجين جنباً إلى جنب مع القطاع العام لتخفيف الضغط عنه ومساعدته في تحقيق العديد من النتائج الاقتصادية الايجابية على مستوى

المجتمع وعلى المستوى الوطني بشكل عام، من ضمنها المساهمة في الناتج القومي، وتشغيل الأيدي العاملة الوطنية القادرة على الانتاج، بالاضافة إلى المساهمة في دعم التعاون والتكافل المجتمعي.

ومما سبق يمكن تلخيص أهمية الدراسة ومبرراتها من خلال النقاط التالية :

١- تشجيع وتحفيز الاستثمارات الانتاجية الوطنية، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

٢- التشجيع على التكافل وبث روح التعاون بين أفراد المجتمع وخلق علاقة استراتيجية بينهم.

٣- مساعدة المدخرين على توظيف مدخراتهم فيما يسهم في تحقيق مصلحة المجتمع والاقتصاد الوطني.

٤- المساعدة في توفير السيولة اللازمة للمنتجين الوطنيين والحرفيين وتحريك دوافعهم الانتاجية.

١-٣ أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

١- التعرف على جدوى تأسيس جمعية تعاونية للادخار والتمويل.

٢- التعرف على أهم النتائج الاقتصادية التي يمكن أن تحققها الجمعية التعاونية في مجال الادخار والتمويل.

٣- التعرف على أهم النتائج المجتمعية التي يمكن أن تحققها الجمعية التعاونية للادخار والتمويل.

١-٤ المؤشرات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية

هناك مجموعة من المؤشرات الاقتصادية في المملكة والتي لها تأثير مباشر أو غير مباشر في ما يخص الطلب على خدمات الادخار والتمويل بشكل عام، ويمكن إجمال المؤشرات الاقتصادية فيما يلي:

١-٤-١ النمو السكاني

في العرف الاقتصادي فإن عدد السكان من المتغيرات المهمة والرئيسية في قياس اتجاه الطلب على سلعة أو خدمة معينة، حيث تشير الدلالات الاقتصادية إلى أنه كلما ارتفع عدد السكان فإن الطلب العام سيتزايد، وعند قراءة وتفسير الارقام المتعلقة بأعداد السكان في المملكة العربية السعودية يلاحظ ان معدلات النمو السكاني تتزايد بشكل ملحوظ، إذ يبين الجدول رقم (١) أنه في سنة ٢٠٠٠ كان عدد سكان المملكة (٢٠,٤٨) مليون نسمة، ليرتفع عددهم خلال عشر سنوات، أي في سنة ٢٠١٠ إلى (٢٧,٥٦) مليون نسمة بزيادة قدرها (٧) ملاين نسمة تقريبا وبنسبة نمو كلية وصلت إلى (٣٥%) تقريباً، وهي نسبة نمو مرتفعة جداً في مقاييس النمو السكاني، حيث كانت نسبة النمو السنوية تتراوح ما بين (٢%-٣%). إن هذا النمو السكاني الكبير سيرافقه نمواً في الطلب على التمويل بشكل غير مباشر، بنسب مختلفة ولكنه في نفس الاتجاه.

جدول رقم (١)

عدد السكان في السعودية للسنوات (٢٠٠٠-٢٠١٠)

السنة	السكان(مليون نسمة)
٢٠٠٠	20.48
٢٠٠١	20.98
٢٠٠٢	21.49
٢٠٠٣	22.02
٢٠٠٤	22.56
٢٠٠٥	23.33
٢٠٠٦	24.12
٢٠٠٧	24.94
٢٠٠٨	25.79
٢٠٠٩	26.66
٢٠١٠	27.56

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الإقتصاد والتخطيط.

شكل (١)

عدد السكان في السعودية للسنوات (٢٠٠٠-٢٠١٠)

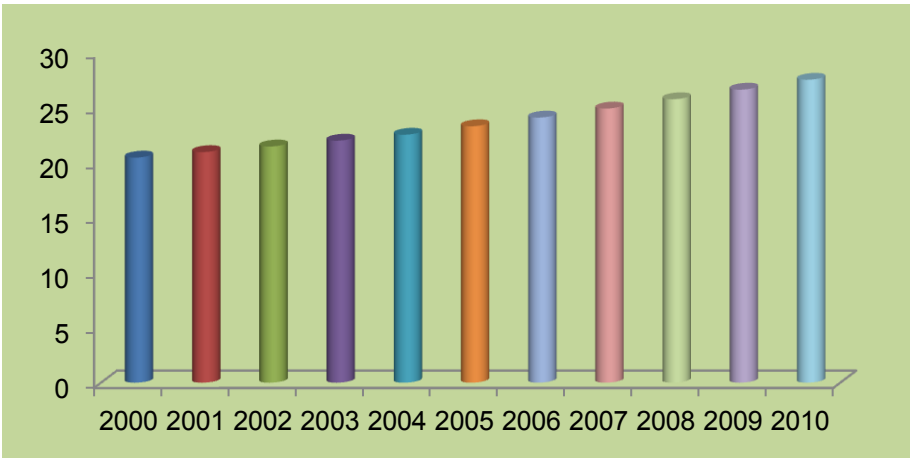

ويتوقع خبراء التنمية والسكان ارتفاع عدد السكان خلال السنوات العشر المقبلة بنسبة قد تزيد عن ٣٥%، ليصبح عدد السكان في سنة ٢٠٢٠ تقريبا (٣٨) مليون نسمة، وهذا النمو سيتبعه بالضرورة نمو في الطلب الكلي بشكل عام والطلب على خدمات التمويل بشكل خاص، وفي نفس الاتجاه.

١-٤-٢ معدل دخل الفرد السنوي.

كل فرد في المجتمع له دخله الخاص الذي يشبع له حاجاته الإقتصادية والإجتماعية ويطلق على هذا الدخل إسم الدخل الفردي،ومن مجموع دخول الأفراد يتكون الدخل القومي، وتقتضي دراسة توزيع الدخول تحديد مفهوم الدخل بدقة ووضوح مما يضمن سلامة مقارنة بيانات توزيع الدخول سواء كانت تلك المقارنة بين فترات زمنية أوبين فئات سكانية أو بين بلدان مختلفة.

يعرف الدخل عادة بما يحققه الفرد أو الأسرة خلال فترة سنة واحدة حيث أن هذه الفترة تغطي جزءاً كبيراً من التذبذب في الدخول. ولما كان الهدف الرئيس عادة من دراسة توزيع الدخول هو في الواقع تقدير توزيع

السكان حسب مستويات الرفاهية التي يتمتعون بها ينبغي أن يغطي مفهوم الدخل كل ما تحققه الأسرة من دخول مباشرة نقدية أوعينية ودخول غير مباشرة تحصل عليها بشكل سلع وخدمات تقدم لها من قبل الدولة أو من مؤسسات خاصة لا تبتغي الربح مجانًا أو بأسعار مخفضة.

ويبين الجدول رقم (٢) أن متوسط الدخل الفردي في المملكة العربية السعودية قد ارتفع خلال الفترة من (٢٠٠٠) ولغاية (٢٠١٠)، بشكل ملحوظ، إذ كان في سنة ٢٠٠٠ (٣٤٥١١) ريال، ووصل في سنة ٢٠١٠ إلى (٥٩١٣٧)ريال، ويمكن القول أن الدخل من المتغيرات الرئيسية التي تؤثر على الطلب بشكل ايجابي، فكلما زاد الدخل فإن الطلب بشكل عام سيزيد تبعاً لذلك.

جدول رقم (٢)

متوسط دخل الفرد في المملكة للسنوات (٢٠٠٠-٢٠١٠)

السنة	متوسط دخل الفرد (ريال)
٢٠٠٠	34511
٢٠٠١	32713
٢٠٠٢	32896
٢٠٠٣	36538
٢٠٠٤	41607
٢٠٠٥	50689
٢٠٠٦	55370
٢٠٠٧	57839
٢٠٠٨	69265
٢٠٠٩	52419
٢٠١٠	59137

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الإقتصاد والتخطيط.

شكل (٢)

متوسط الدخل الفردي في السعوديةللسنوات (٢٠٠٠-٢٠١٠)

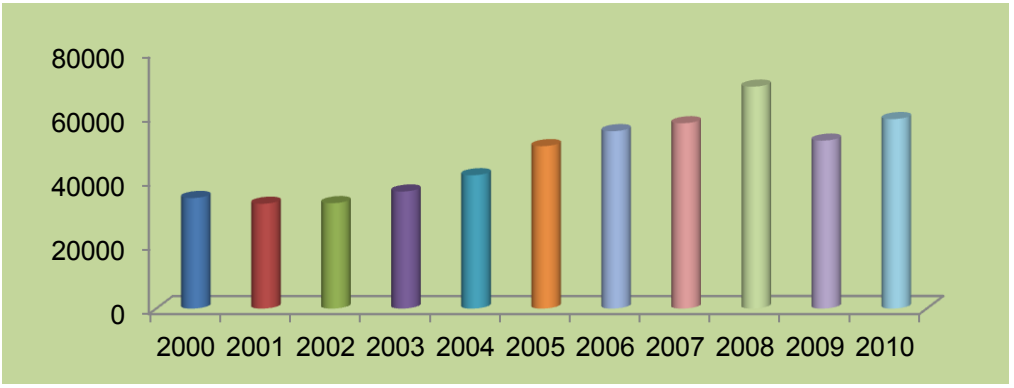

وقد تم تقدير متوسط دخل الفرد للسنوات العشر القادمة (٢٠١١-٢٠٢٠) بالاعتماد على دخله للسنوات من (٢٠٠٠-٢٠١٠)، وباستخدام معادلات التنبؤ المستندة إلى انخفاض الخط المعياري والتحديد اللوغريتمي، ويبين الجدول رقم (٣) متوسط دخل الفرد المتوقع في المملكة العربية السعودية خلال السنوات (٢٠١١-٢٠٢٠)

جدول رقم (٣)

متوسط دخل الفرد المقدر للسنوات (٢٠١١-٢٠٢٠)

السنة	متوسط دخل الفرد المقدر (ريال)
٢٠١١	68353
٢٠١٢	72235
٢٠١٣	70294
٢٠١٤	71264
٢٠١٥	84443
٢٠١٦	77854
٢٠١٧	81148
٢٠١٨	79501
٢٠١٩	80325
٢٠٢٠	79913

المصدر: أعداد فريق الدراسة بالاعتماد على تقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

شكل (٣)

متوسط الدخل الفردي في السعودية المقدر للفترة (٢٠١١-٢٠٢٠)

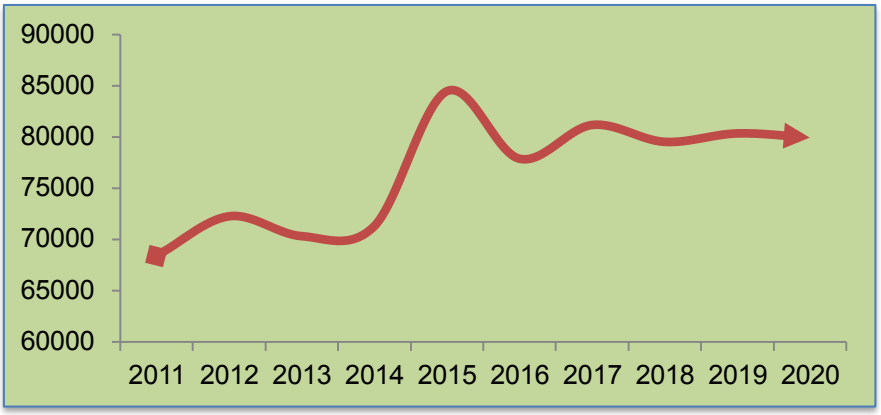

ومن خلال الجدول السابق والشكل (٣) يلاحظ ارتفاع متوسط الدخل الفردي بشكل عام لمستويات غير مسبوقة، حيث يتوقع أن يصل متوسط الدخل الفردي في نهاية الفترة (٢٠٢٠) إلى (٧٩٩١٣) ريال، ومع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة حسب النظرية الاقتصادية، فإن زيادة هذا الدخل سيتبعه بالضرورة زيادة في الطلب بشكل عام.

٣-٤-١ الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أحد الطرق لقياس حجم الاقتصادإذ يقوم على أساس احتساب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محلياً في منطقة ما خلال فترة زمنية معينة. ويوضح الجدول رقم (٤) بيانات الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)، ويلاحظ أن هذا الناتج ارتفع بشكل ملحوظ من (٧٠٦٦٥٧) مليون ريال في سنة ٢٠٠٠، إلى (١٦٢٩٩٩٨) مليون ريال في سنة ٢٠١٠، بنسبة نمو كلية وصلت إلى (١٣١%) تقريباً، وبمعدل نمو سنوي بلغ (١٣%) تقريباً، هذا الارتفاع يشكل مؤشراً مهماً في التحسن الاقتصادي ويوجه القرار الاستثماري نحو الاستثمار.

جدول رقم (٤)

الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (٢٠٠٠-٢٠١٠)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي(مليون ريال)
٢٠٠٠	706657
٢٠٠١	686296
٢٠٠٢	707067
٢٠٠٣	804648
٢٠٠٤	938771
٢٠٠٥	1182514
٢٠٠٦	1335581
٢٠٠٧	1442572
٢٠٠٨	1786143
٢٠٠٩	1397488
٢٠١٠	1629998

المصدر: أعداد فريق الدراسة بالاعتماد على تقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

وقد تم تقدير الناتج المحلي الإجمالي للسنوات العشر القادمة (٢٠١١-٢٠٢٠) بالاعتماد على بيانات هذا الناتج للسنوات من (٢٠٠٠-٢٠١٠)، وباستخدام معادلات التنبؤ المستندة إلى انخفاض الخطأ المعياري والتحديد اللوغريتمي، ويبين الجدول رقم (٥) الناتج المحلي الإجمالي المتوقع في السعودية خلال السنوات (٢٠١١-٢٠٢٠).ويلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي المقدر للسنوات العشر القادمة ارتفع بشكل ملحوظ أيضاً، حيث يتوقع أن يصل إلى (١٩١٤٢٦٧) مليون ريال.

جدول رقم (٥)

الناتج المحلي الإجمالي المقدر للسنوات (٢٠١١-٢٠٢٠)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي(مليون ريال)
٢٠١١	1642998
٢٠١٢	1685482
٢٠١٣	1702145
٢٠١٤	1732654
٢٠١٥	1770321
٢٠١٦	1782145
٢٠١٧	1784522
٢٠١٨	1794578
٢٠١٩	1824562
٢٠٢٠	1870231
٢٠٢١	1914267

المصدر: أعداد فريق الدراسة بالاعتماد على تقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

شكل (4)

الناتج المحلي الإجمالي المقدر للسنوات (٢٠١١-٢٠٢٠)

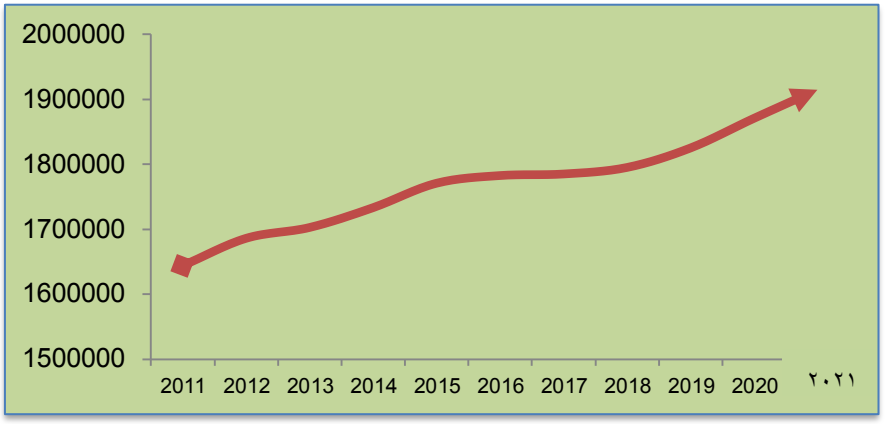

إن ارتفاع حجم الناتج الكلي في الاقتصاد يعني زيادة ما قام الاقتصاد المحلي بإنتاجه من السلع والخدمات، ويقابل هذا الارتفاع زيادة في الدخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية. وهذه الزيادة ستؤدي أيضاً إلى خلق فرص عمل جديدة، وإلى المزيد من استهلاك السلع والخدمات، وإلى ارتفاع معدلات استهلاك الأفراد، والمزيد من الاستثمار وزيادة الإنتاج وهكذا. أما عند انخفاض حجم الناتج الكلي في الاقتصاد فإن هذا يعني انخفاض إنتاج الاقتصاد المحلي من السلع والخدمات، ويقابل هذا الانخفاض تقلص في مستوى الدخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية. أن هذا الانخفاض سيؤدي إلى تقلص فرص العمل المتوفرة (أو ما يسمى بمشكلة البطالة)، وإلى انخفاض معدلات استهلاك الأفراد من السلع والخدمات المتعددة وإلى تراجع مستوى الاستثمار.

١-٥ الوضع الحالى والمتوقع لسوق الإقتراض والإدخار بالمملكة

ينقسم سوق الإقراض والإدخار والتمويل بالمملكة إلى رافدين رئيسيين تقدم من خلالهما القروض والتمويل وتُستقطب المدخرات، الرافد الأول وهو يمثل مؤسسات الإقراض الحكومية المتخصصة والرافد الثانى يمثل البنوك التجارية العاملة بالمملكة، وسوف نقوم من خلال هذه الجزيئة بإلقاء الضوء على كل من هذين الرافدين كما يلي:

١-٥-١ القروض بمؤسسات الإقراض الحكومية المتخصصة

قامت الدولة بإنشاء العديد من مؤسسات الإقراض والتمويل المتخصصة التى تمتد شبكات خدماتها لتشمل جميع مناطق المملكة وهى صندوق التنمية الزراعية (البنك الزراعى السعودى سابقاً)، البنك السعودي للتسليف والإدخار، صندوق التنمية الصناعية، صندوق التنمية العقارية، وصندوق الاستثمارات العامة، واستمرت هذه المؤسسات المتخصصة في تقديم القروض التى تسهم فى تحقيق التنمية

بالمملكة فقد بلغ حجم القروض التى منحتها مؤسسات الإقراض الحكومية المتخصصة منذ إنشائها حتى عام ٢٠١١م (٣٧١) مليار ريال، وقد بلغ إجمالي المنصرف الفعلى من قروض هذه المؤسسات بنهاية عام ٢٠١١م حوالى (٤٢,٥) مليار ريال بزيادة نسبتها ٢٥,٥% عن العام ٢٠١٠م، وبلغ حجم التسديدات حوالى (٢٠) مليار ريال بزيادة ٤٤,٤%، وارتفع رصيد القروض القائمة فى نهاية عام ٢٠١١م إلى حوالي (١٩٤) مليار ريال بنسبة زيادة بلغت ٩,٤% عن العام السابق ٢٠١٠م. وذلك كما يظهر في الجداول والاشكال التالية.

جدول رقم (٦)

مؤسسات الإقراض المتخصصة وحجم القروض حتى نهاية ٢٠١١م

(مليون ريال)

الجهة	حجم القروض	%
صندوق التنمية الزراعية	9,339	5%
البنك السعودي للتسليف والإدخار	21,112	11%
صندوق الاستثمارات العامة	57,209	30%
صندوق التنمية العقارية	78,879	41%
صندوق التنمية الصناعية	27,388	14%
***المجموع**	**193,927**	**100%**

المصدر: مؤسسة النقد السعودي (ساما) - ملخص تقرير ٤٨ عام ٢٠١٢م

شكل رقم (5)

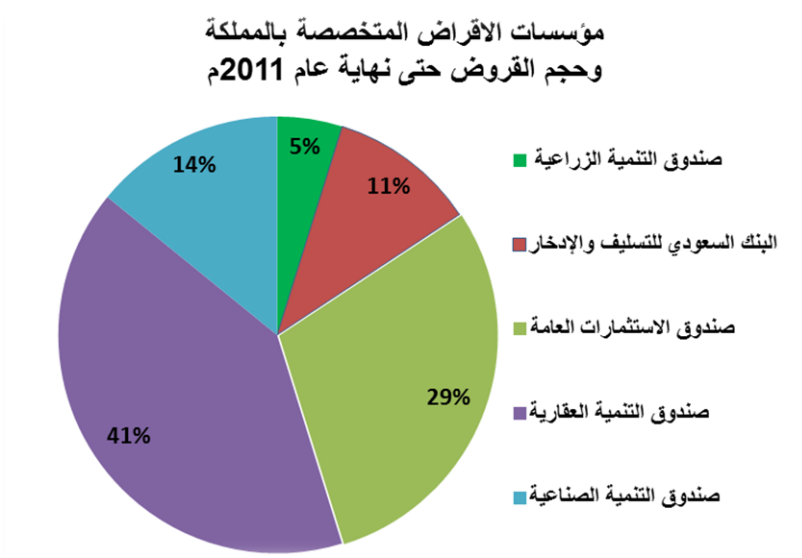

جدول رقم (٧)

تطور القروض القائمة موزعة حسب مؤسسة الاقراض الحكومية المتخصصة

خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١م

السنوات	البنك السعودى للتسليف والادخار	صندوق الاستثمارات العامة	صندوق التنمية الزراعية	صندوق التنمية الصناعية السعودى	صندوق التنمية العقارية	الاجمالي
2007	1,799.1	22,566.8	9,431.7	13,857.0	73,392.7	121,047.3
2008	9,864.0	28,715.6	9,518.4	17,172.3	75,394.3	140,664.6
2009	14,175.5	42,145.9	9,477.1	20,889.5	76,788.1	163,476.1
2010	14,598.9	50,882.3	9,378.4	24,760.0	77,596.8	177,216.4
2011	21,112.2	57,209.4	9,338.8	27,387.6	78,878.5	193,926.5
متوسط معدل النمو	%85.1	%26.2	-%0.2	%18.6	%1.8	%12.5

المصدر: مؤسسة النقد العربى السعودي (ملخص تقرير عام ٢٠١٢م)

شكل رقم (٦)

شكل رقم (٧)

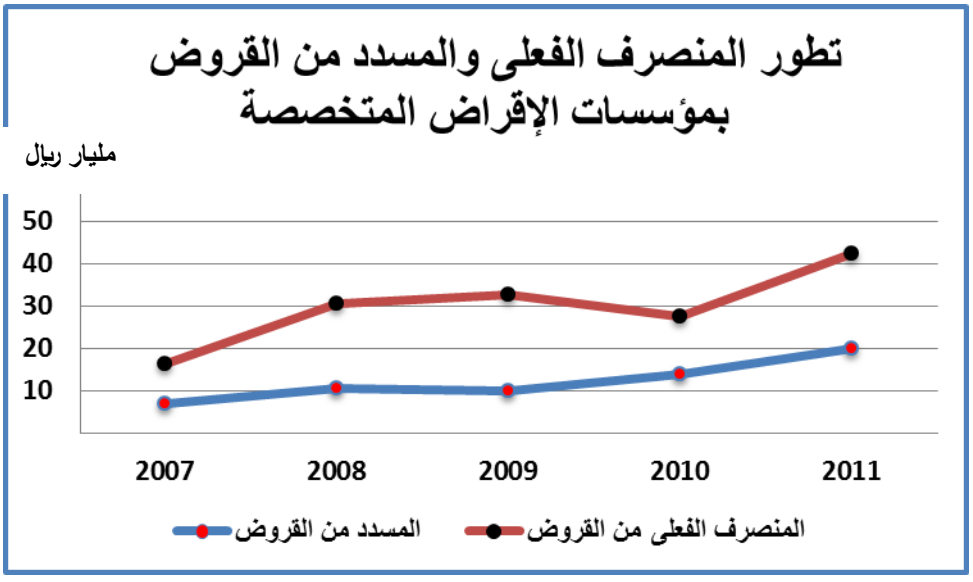

جدول رقم (٨)

تطور قيمة قروض البنك السعودى للتسليف والادخار خلال الفترة 2007-2011م

(بالمليون ريال)

البند	2007	2008	2009	2010	2011	متوسط معدل النمو
المنصرف	1,039.80	9,189.50	6,626.00	4,396.00	15,416.00	%96
التسديدات	554.10	838.00	2,078.00	3,533.00	11,462.00	%113
القروض القائمة	1,799.10	9,864.00	14,175.50	14,598.90	21,112.20	%85

تطور قيمة قروض صندوق الاستثمارات العامة خلال الفترة 2007-2011م

(بالمليون ريال)

البند	2007	2008	2009	2010	2011	متوسط معدل النمو
المنصرف	7,005.60	10,749.90	15,501.90	9,340.20	7,874.70	%3
التسديدات	2,256.50	4,601.00	2,071.70	1,035.90	1,547.50	-%9
القروض القائمة	22,566.80	28,715.60	42,145.90	50,882.30	57,209.40	%26

تطور قيمة قروض صندوق التنمية الزراعية خلال الفترة 2007-2011م

(بالمليون ريال)

البند	2007	2008	2009	2010	2011	متوسط معدل النمو
المنصرف	664.80	616.00	603.00	621.90	545.10	-%5
التسديدات	683.50	529.20	644.50	720.70	551.30	-%5
القروض القائمة	9,431.70	9,518.40	9,477.10	9,378.40	9,338.80	%0

تطور قروض صندوق التنمية الصناعية السعودى خلال الفترة 2007-2011م

(بالمليون ريال)

البند	2007	2008	2009	2010	2011	متوسط معدل النمو
المنصرف	4,244.00	5,056.50	4,658.90	6,502.00	3,896.30	-%2
التسديدات	1,525.40	1,741.20	1,544.80	2,631.40	2,542.60	%14
القروض القائمة	13,857.00	17,172.30	20,889.50	24,760.00	27,387.60	%19

تطور قروض صندوق التنمية العقارية خلال الفترة 2007-2011م

(بالمليون ريال)

البند	2007	2008	2009	2010	2011	متوسط معدل النمو
المنصرف	3,558.20	4,988.00	5,278.90	6,751.00	14,787.70	%43
التسديدات	2,038.50	2,954.40	3,854.60	5,923.20	3,884.10	%17
القروض القائمة	73,392.70	75,394.30	76,788.10	77,596.80	78,878.50	%2

- تبين الجداول والأشكال السابقة مدى اتساع وتطور إجمالي حجم القروض القائمة التى تم منحها من قبل مؤسسات الإقراض المتخصصة بالمملكة خلال السنوات الخمس الماضية والتى وصلت إلى ١٩٤ مليار ريال حتى نهاية عام ٢٠١١م مقارنة بحوالي١٢١ مليار ريال فى بداية الفترة بمتوسط معدل نمو سنوى بلغ ١٢,٥%.

- أيضا تبين الجداول السابقة أن صندوق التنمية العقارية هو المؤسسة الإقراضية التى تستحوذ على أكبر نسبة٤١% من حيث إجمالي حجم القروض القائمة بمؤسسات الإقراض المتخصصة وبقيمة ٧٨,٩ مليار ريال.

- كما تبين الجداول والاشكال السابقة أن حجم القروض القائمة التى منحها البنك السعودي للتسليف والإدخار شهدت أعلى معدلات نمو خلال الفترة ٨٥% متوسط نمو سنوى، حيث ارتفعت من حوالى ١,٨ مليار ريال عام ٢٠٠٧ إلى أكثر من ٢١ مليار ريال عام ٢٠١١م محققة متوسط معدل نمو سنوى.

- أيضاً تشير الجداول السابقة إلى أن إجمالي القروض القائمة بصندوق التنمية الزراعية حققت متوسط معدل نمو سنوى سالب بلغ حوالى (-٠,٢%) خلال نفس الفترة.

- من خلال جدول حركة القروض فى كل مؤسسة من مؤسسات الإقراض الحكومية المتخصصة يتبين التالي:

  - وجود تطور ملحوظ فى القروض المنصرفة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١م بشكل عام حيث ارتفعت من ١٦,٥ مليار بداية الفترة إلى ٤٢,٥ نهاية الفترة.

  - تشكل القروض المنصرفة من بنك التسليف والادخار أعلى معدلات نمو حوالي ٩٦% متوسط نمو سنوى حيث ارتفعت من مليار ريال إلى ١٥ مليار. ثم القروض المنصرفة من بنك التنمية العقارية حوالى ٤٣% متوسط نمو سنوى فقد ارتفعت من ٣,٦ مليار إلى ١٤,٨ مليار ريال خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١م.

  - حققت القروض المنصرفة لكل من صندوق التنمية الزراعية وبنك التنمية الصناعية معدلات نمو سالبة خلال نفس الفترة بلغ على التوالي (-٥%) و(-٢%)، ويرجع النمو السالب فى قروض صندوق التنمية الزراعية الى توجة وزراة الزراعة الى رفع الدعم عن القمح والاتجاه نحو استيراده.

- أيضا هناك تطوراً كبيراً فى تسديدات قروض بنك التسليف التى بلغ متوسط معدل نموها السنوي ١١٣% خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١م، وهو أعلى معدل بين مؤسسات الاقراض المتخصصة الأخرى.

- وقد بلغت نسبة النمو السنوى لتسديدات قروض صندوق التنمية العقارية حوالى ١٧,٥% وصندوق التنمية الصناعية ١٤%، بينما جاءت سالبة لكل صندوق الاستثمارات العامة (-٩%) وصندوق التنمية الزراعية (-٥,٢%).

- تمثل القروض المسددة الخاصة ببنك التسليف والادخار فى عام ٢٠١١م حوالى ٥٧,٣% من اجمالى القروض المسددة البالغة ٢٠ مليار ريال.

- وتجدر الاشارة إلى أن القروض التي يمنحها صندوق الاستثمارت العامة هى قروض تختص بتمويل الاستثمار في المشاريع الإنتاجية ذات الطابع التجاري المملوكة كلياً أو جزئياً للحكومة.(قطاع البترول، التعدين، النقل، تحلية المياه.....). ولا يمول الأفراد. وهو ما يخرج عن نطاق خدمات الجمعية التعاونية المقترحة، بينما الجهات الأخرى تدخل فى نطاق الجهات المانحة للافراد وهو ما ستقوم به الجمعية التعاونية للادخار والتمويل محل الدراسة.

تشير المؤشرات السابقة أن هناك سداد منتظم فى قروض بنك التسليف التى مثلت حوالى ٥٧% من إجمالى القروض المسددة للمؤسسات الإقراضية الحكومية المتخصصة إضافة إلى التطور الكبير فى حجم القروض المنصرفة من البنك، مما يدل على وجود حركة مستمرة فى الاقراض من البنك وبما يؤكد على وجود طلب متنامى وإقبال عالى على الاقتراض من بنك التسليف والادخار من قبل المواطنين. وهو النموذج الاقرب للجمعية التعاونية للادخار والتمويل المقترح إنشائها الامر الذى يعنى وجود طلب وسوق للجمعية محل الدراسة.

١-٥-٢ التطور المتوقع في القروض المنصرفة بمؤسسات الاقراض الحكومية المتخصصة

من خلال المؤشرات السابقة لسوق الإقتراض والقروض المنصرفة من خلال المؤسسات الحكومية المتخصصة، فإنه من المتوقع أن تتطور القروض المنصرفة وفق معدلات النمو السابقة واخذا فى الاعتبار الزيادة السنوية فى ميزانية الدولة والتطور فى سداد القروض إلى معدلات كبيرة،فمن المتوقع أن يبلغ إجمالي قيمة القروض المنصرفة فى عام ٢٠١٣م الى حوالى ٤٩ مليار ريال وترتفع فى عام ٢٠١٥م لتصل الى ٥٩ مليار ريال وتصل فى عام ٢٠٢٠م الى ٨٣ مليار ريال.

جدول رقم (٩)

التطور المتوقع فى القروض المنصرفة حتى ٢٠٢٣م

بالمليون ريال

السنة	البنك السعودى للتسليف والادخار	صندوق التنمية الزراعية	صندوق التنمية الصناعية السعودى	صندوق التنمية العقارية	صندوق الاستثمارات العامة	الاجمالى
2013	16,917.02	516.76	5,171.58	16,761.56	10,225.90	49,592.82
2014	19,312.91	493.41	5,246.59	19,183.76	10,258.77	54,495.44
2015	21,708.80	470.06	5,321.60	21,605.96	10,291.63	59,398.05
2016	24,104.69	446.71	5,396.61	24,028.16	10,324.49	64,300.66
2017	26,500.58	423.36	5,471.62	26,450.36	10,357.36	69,203.28
2018	28,896.47	400.01	5,546.63	28,872.56	10,390.22	74,105.89
2019	31,292.36	376.66	5,621.64	31,294.76	10,423.08	79,008.50
2020	33,688.25	353.31	5,696.65	33,716.96	10,455.95	83,911.12
2021	36,084.14	329.96	5,771.66	36,139.16	10,488.81	88,813.73
2022	38,480.03	306.61	5,846.67	38,561.36	10,521.67	93,716.34
2023	40,875.92	283.26	5,921.68	40,983.56	10,554.54	98,618.96

١-٥-٣ القروض الشخصية بالبنوك التجارية

تمثل القروض الشخصية القروض التي تقدمها المصارف التجارية لأشخاص طبيعيين بهدف تمويل احتياجات شخصية واستهلاكية ولأغراض غير تجارية، وهذه هى تقريباً الخدمات التى تعتزم الجمعية التعاونية المقترحة تقديمها. وقد بلغت قيمة إجمالي تلك القروض بنهاية عام ٢٠١١م حوالى ٢٤٢ مليار ريال بعد أن كانت ١٧٣ مليار ريال عام ٢٠٠٧م بمتوسط معدل نمو سنوى بلغ ٩%. وعلى الرغم من تطور حجم القروض الشخصية الممنوحة من قبل البنوك التجارية العاملة بالمملكة إلا أن مستوياتها لا تزال معقولة ومقبولة اقتصادياً، خاصة في ظل الزيادة الكبيرة التي طرأت على عدد عملاء البنوك الذى أدى بدوره إلى وجود طلب متنامي على تلك القروض خلال العقد الماضي.

جدول رقم (١٠)

القروض الشخصية التى قدمتها البنوك التجارية موزعة حسب نوع القرض حتى نهاية ٢٠١١م

نوع القرض	حجم القروض	%
تمويل عقارى	29,300,601	%12.1
سيارات ومعدات	49,444,324	%20.4
قروض استهلاكية أخرى	163,500,936	%67.5
المجموع	**242,245,861**	**%100**

المصدر: مؤسسة النقد السعودى - مؤشرات إحصائية ربعية لعام ٢٠١٢م

شكل رقم (٨)

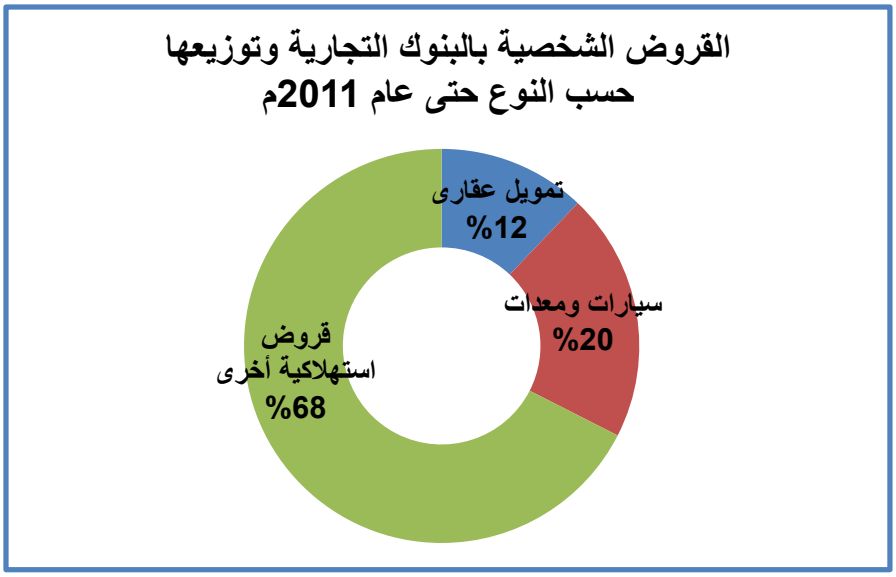

جدول رقم (١١)

تطور القروض الشخصية بالبنوك التجارية موزعة حسب نوع القرض خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١م

نوع القرض	2007	2008	2009	2010	2011	متوسط معدل النمو السنوى
تمويل عقارى	14,137	14,906	17,860	23,088	29,300	20%
سيارات ومعدات	37,588	37,261	38,134	42,209	49,444	7%
قروض استهلاكية أخرى	121,683	121,817	122,924	133,538	163,500	8%
المجموع	173,408	173,984	178,918	198,835	242,244	9%

شكل رقم (٩)

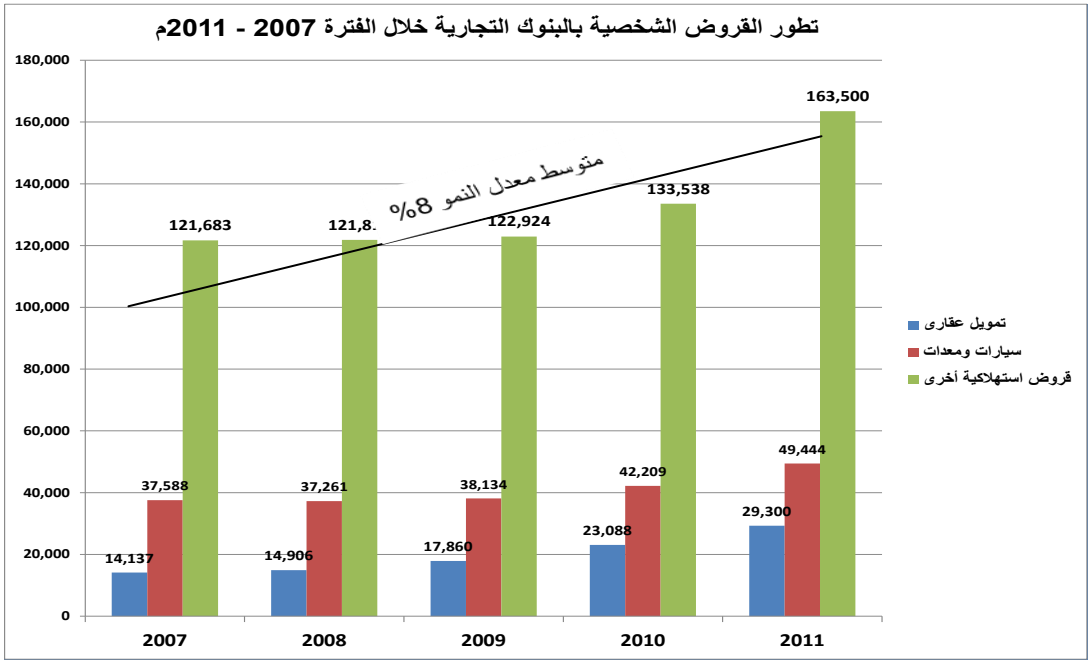

شهدت محفظة القروض الشخصية بالبنوك خلال السنوات الخمس الماضية، تنوعاً ونمواً جيداً على مستوى أنواع القروض المختلفة، حيث بلغت قيمة القروض الممنوحة للتمويل العقاري بنهاية الفترة عام ٢٠١١م مبلغ ٢٩,٣ مليار، وقيمة القروض الممنوحة لتمويل السيارات والمعدات ٤٩,٤ مليار، وقيمة القروض الاستهلاكية الأخرى ١٦٣,٥ مليار، مما أسهم بشكل كبير في تنويع وتلبية احتياجات العملاء التمويلية من شريحة الأفراد.

تمثل القروض الاستهلاكية الأخرى النصيب الأعظم بنسبة ٦٨% من إجمالى حجم القروض الشخصية الممنوحة من المصارف والبنوك التجارية بالمملكة عام ٢٠١١م. تليها القروض الخاصة لشراء سيارات أو معدات بنسبة ٢٠%، ثم القروض العقارية بغرض شراء منزل بنسبة ١٢%.

وقد شهدت القروض الاستهلاكية الشخصية نمواً وتوسعاً ملحوظاً خلال الفترة الماضية، نتيجة لتهيئة البيئة الائتمانية المناسبة والملائمة لتوسع البنوك في ذلك النوع من الإقراض. وأيضاً للنمو المطرد على الطلب من قبل أفراد المجتمع على القروض الشخصية، فقد ارتفعت من ١٢٢ مليار ريال إلى ١٦٤ مليار ريال بنهاية عام ٢٠١١م وبمتوسط معدل نمو سنوى قدره ٨%، وهو ما يعكس توجها لدى الجهاز المصرفي في منح القروض الاستهلاكية.

وفقا لبيانات مؤسسة النقد العربي السعودي عن عام ٢٠١١م، فقد استحوذت القروض الطويلة الأجل التي تزيد عن ٣ سنوات على نصيب الأسد من حجم الإقراض بمبلغ إجمالي بلغ ١٢٨,٦ مليار ريال بنسبة تقارب ٥١,٤%، بينما بلغت قيمة القروض متوسطة الأجل التي تتراوح بين سنة إلى ٣ سنوات قرابة ٧٥,٦ مليار ريال تمثل ٣٠,٣% ، والقروض القصيرة الأجل التي تبلغ سنة واحدة فأقل ٤٥,٦ مليار ريال بنسبة ١٨,٣% تقريبا من إجمالي القروض الشخصية حتى نهاية العام٢٠١١م.

ويعود السبب الرئيسي لارتفاع حجم القروض الاستهلاكية إلى الطلب المتنامي من قبل عملاء البنوك الأفراد على تلك القروض، ولا سيما في ظل الزيادة الملحوظة في أعداد العملاء خاصةً فى شريحة الأفراد خلال العقد الماضى، وأيضاً المتغيرات الاقتصادية والمعيشية التي طرأت على المملكة، ودفعت بأعداد كبيرة من أفراد المجتمع للجوء إلى الاقتراض، خاصةً أن النسبة الأكبر من المقترضين هم الموظفين، بهدف تلبية احتياجاتهم الحياتية والمعيشية الآنية.

تجاوباً منها مع الطلب المتنامي على هذه النوعية من القروض، توسعت البنوك في منح القروض الاستهلاكية الشخصية للأفراد، حيث كانت تُوجه إليها في الماضي انتقادات كثيرة بتوجهها وتركيزها في منحها للقروض على شريحة الشركات دون النظر أو الاهتمام بشريحة الأفراد، حيث بلغت قيمة القروض

الاستهلاكية الشخصية التي منحتها البنوك للأفراد عام ٢٠١١م ٤٣,٤ مليار ريال بما فيها قروض البطاقات الائتمانية، مما دفع البنوك بالتوجه نحو قطاع الأفراد وتصميم برامج عديدة ومتعددة من القروض الاستهلاكية والقروض الخاصة ببطاقات الائتمان تتناسب مع متطلبات واحتياجات هذه الشريحة من العملاء، وبهدف جذب أكبر عدد ممكن من العملاء الأفراد ومنحهم قروضا شخصية.

ومما ساهم أيضاً على توسع البنوك في منح القروض الاستهلاكية، ما وفره نظام المدفوعات المالية السريعة من ميزة تحويل الرواتب مباشرة إلى حسابات العملاء بالمصارف التي يقترض منها العميل، وهذا ما يُعد إدخاراً لصالح العميل فى حد ذاته، مما وفر ضماناً للبنوك والمصارف، خاصة فيما يتعلق بتحديد مصدر واضح لسداد الأقساط المستحقة على تلك القروض، ولا سيما أن تحويل راتب العميل المقترض من المصرف إلى حسابه، يمكن المصرف من سداد قيمة القسط المستحق على العميل بمجرد إيداع راتب العميل بحسابه الجاري لدى البنك المقرض.

أيضا تنويع محفظة القروض الشخصية الممنوحة للأفراد ساعد البنوك على التوسع في الإقراض، وأتاح للعملاء في الوقت نفسه الاختيار من بين مجموعة من المنتجات التي تتناسب مع احتياجاتهم التمويلية سواء العقارية أو الاستهلاكية أو بغرض شراء سيارات ومعدات، مما أسهم بشكل ملحوظ في توسيع وتنويع قاعدة المقترضين.

إن منح القروض الاستهلاكية الشخصية يخضع لضوابط ائتمانية صارمة، صدرت عن مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) في عام ٢٠٠٦، والتي أوضحت أنواع القرض الاستهلاكي الممنوح للأفراد وتعريف القرض الشخصي الذي يقدم للشخص الطبيعي لأغراض غير مرتبطة بالأعمال التجارية أو خارج مجال النشاط التجاري أو المهني للمقترض، كما حددت الضوابط الحد الأقصى للقرض الشخصي والحد الأقصى لمدة الاستحقاق، بحيث لا يسمح للبنك بأن يتجاوز قيمة الاقساط الشهرية الإجمالية للمقترض

مقابل إجمالي قروضه ثلث صافي راتبه الشهري وذلك بالنسبة للموظفين، وبالنسبة للأشخاص المتقاعدين حددت قيمة الأقساط بنسبة ٢٥ في المائة من الراتب التقاعدي.

وقد عملت هذه الضوابط على تحديد حقوق الطرفين (المقرض والمقترض) وعلى تقنين وتنظيم عملية القروض الاستهلاكية الشخصية في البنوك التجارية العاملة في المملكة، وفي الوقت نفسه مكنتها من التوسع المدروس في منح ذلك النوع من التمويل.

وتوقع مصرفيون زيادة نسبة اقتراض الأفراد من البنوك والمصارف المحلية خلال السنوات الخمس القادمة لوجود محفزات قوية من أهمها التركيبة السكانية الشابة حيث يشكل من تقل أعمارهم عن ٤٠ عاما حوالي ٧٤% من إجمالي السكان الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات بما فيها الخدمات المصرفية بمختلف أشكالها التي تشمل التمويل الشخصي والتمويل العقاري وتمويل السيارات وبطاقات الائتمان،والتي تصب مباشرةً في خانة تطوير الاقتصاد الكلي من جهة وحياة الفرد وأسرته من جهة أخرى.[١]

ولكن بين الحين والآخر تصدر من خبراء اقتصاديين بعض التحذيرات من مغبة توسع البنوك التجارية العاملة بالمملكة في منح القروض الشخصية لعملائها، بالشكل الذي يتسبب في إرهاق قدراتهم وإمكاناتهم المالية بما في ذلك تآكل مدخراتهم وثرواتهم الشخصية، الأمر الذى يشجع على قيام مبادرات فردية أو جماعية بإنشاء بديل مقنن، مثل إنشاء جمعيات تعاونية للتسليف والإدخار بين مجموعة من الأفراد تقدم هذا النوع من خدمات الإقراض الشخصى الاستهلاكى فيما بينهم دون اللجوء إلى البنوك التجارية. وحتى تكون القروض الشخصية مجدية لسد الاحتياجات الآنية للمقترض دون أن تتسبب في إرهاق ميزانية الأسرة وتعريض المقترض للتعثر وعدم القدرة على السداد.

١-٥-٦ التطور المتوقع للقروض الشخصية بالبنوك التجارية

بناءاً على المؤشرات السابقة لسوق القروض الشخصية التى تمنحها البنوك التجارية العاملة بالمملكة والتى تشير إلى وجود تطور كبير وطلب متزايد على هذه القروض خلال السنوات الماضية، تم تقدير التطور المتوقع لحجم القروض الشخصية وذلك باستخدام معادلة الاتجاه العام فإنه من المتوقع أن يبلغ إجمالي القروض الشخصية فى عام ٢٠١٣م الى حوالى ٢٥٨ مليار ريال وترتفع فى عام ٢٠٢٠م إلى ٣٧٢ مليار ريال وتواصل الارتفاع لتصل فى عام ٢٠٢٥م الى ٤٥٤ مليار ريال، كما يوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (١٢)

التطور المتوقع لحجم القروض الشخصية التى تمنحها البنوك التجارية حتى عام ٢٠٢٥م

السنة	تمويل عقارى	سيارات ومعدات	قروض استهلاكية أخرى	المجموع
2013	35,261	52,391	170,834	258,487
2014	39,112	55,257	180,370	274,739
2015	42,963	58,123	189,905	290,992
2016	46,814	60,989	199,441	307,244
2017	50,665	63,855	208,976	323,496
2018	54,515	66,721	218,512	339,749
2019	58,366	69,587	228,047	356,001
2020	62,217	72,453	237,583	372,253
2021	66,068	75,319	247,118	388,505
2022	69,919	78,185	256,654	404,758
2023	73,769	81,051	266,189	421,010
2024	77,620	83,917	275,725	437,262
2025	81,471	86,783	285,260	453,515

تؤكد البيانات والمؤشرات السابقة وجود طلب متنامى ومطرد على القروض بأنواعها المختلفة والتى تمنحها مؤسسات الإقراض الحكومية المتخصصة والقروض الشخصية التى تقدمها البنوك التجارية بالمملكة، على الرغم من المغالاة فى حساب نسبة الفوائد (هامش الربح على القرض) فى بعض البنوك ومؤسسات الإقراض، وفى الضمانات والإجراءات التى تطلبها الجهات المانحة للقرض سواء الحكومية أو البنوك التجارية الخاصة من المقترض للحصول على القرض، إلا أن ذلك لايؤثر بشكل سلبى فى نمو الطلب على القروض.

القسم الثاني

الدراسة الفنية

٢-١ تمهيد

تعنى الدراسة الفنية في مدى إمكانية إقامة المشروع أم لا من الناحية الفنية، وتستند في ذلك إلى مجموعة من المعايير والمحددات، حيث تبدأ الدراسة الفنية بالحديث عن فكرة المشروع والموقع المقترح لإقامته، واستعراض المستلزمات الرأسمالية لإقامة المشروع من حيث المباني والأراض، ووسائل النقل، والأثاث والتجهيزات ومصاريف التأسيس وما قبل التشغيل، بالاضافة إلى مستلزمات التشغيل من رواتب واجور سنوية و المنافع العامة، وغيرها.

٢-٢ فكرة المشروع

تتمثل فكرة المشروع في تأسيس جمعية تعاونية للادخار والتمويل بهدف الاستفادة من مدخرات الوحدات الاقتصادية ذات الفائض وذلك باستخدامها وتمويل الوحدات الاقتصادية ذات العجز، من أجل تحقيق عوائد للطرفين، ويتم ذلك عبر منظومة اجتماعية تزيد من الترابط والتكافل بين أفراد المجتمع.

وعلى الرغم من أن فكرة المشروع واضحة من حيث المبدأ، إلا أن مجتمعنا المحلي يحتاج إلى تثقيف متواصل حول عملية حشد المدخرات وتوظيفها عبر قنوات الاستثمار المختلفة التي تنتظر التمويل اللازم للمشروعات سواء كانت تلك المشروعات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة.

يستهدف المشروع تقديم خدماته في جميع انحاء المملكة العربية السعودية ، وستكون أستراتيجية العمل الأولى حملة تثقيفية للأهالي والشباب في منطقة المشروع، كما ويعتبر كل من المدخرين والمنتجين والحرفيين والمهنيين والاسر المنتجة مصدراً للطلب على منتج المشروع.

٢-٣ المستلزمات الرأسمالية للمشروع

٢-٣-١ الاراضي والمباني

يحتاج المشروع إلى مقر عمل، يتكون من غرف مكتبية مناسبة للموظفين، إضافة لمكتب لمدير المشروع، ومن الأهمية بمكان أن يوفر المكان بيئة عمل مناسبة، للعاملين جميعاً، ولقد تم التخطيط لموقع المشروع ، بأن يتم استئجار مبنى يتم استخدامه كمركز عمل للجمعية، وشقة صغيرة لسكن الموظفين، وتبلغ الأجرة السنوية التقديرية للمبنى الذي يضم المكاتب + سكن الموظفين ١٢٥٠٠٠ألف ريال، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (١٣)

الأجرة السنوية للمبنى

البيان	القيمة / ريال
إيجار الجمعية	**١٠٠٠٠٠**
إيجار السكن **الموظفين**	**٢٥٠٠٠**
المجموع	١٢٥٠٠٠

٢-٣-٢ الأثاث والتجهيزات المكتبية

يقدم الجدول رقم (١٤) ملخصاً بالقيم المقدرة لشراء حاجة المشروع من التجهيزات المكتبية والأثاث. ويتضح من خلال هذا الجدول أن تكلفة التجهيزات حاجة المشروع تقدر ب (٩٠,٠٠٠) ريال. متضمنة بذلك الديكورات والاثاث المكتبي والثريات.

جدول (١٤)

إحتياجات المشروع من الأثاث والتجهيزات المكتبية

البيان	السعر الإجمالي
ديكورات	٣٠,٠٠٠
أثاث مكتبي	٥٠,٠٠٠
نثريات ولوازم مكتبية	١٠,٠٠٠
إجمالي	٩٠,٠٠٠

شكل(١٠)

إحتياجات المشروع من الأثاث والتجهيزات المكتبية

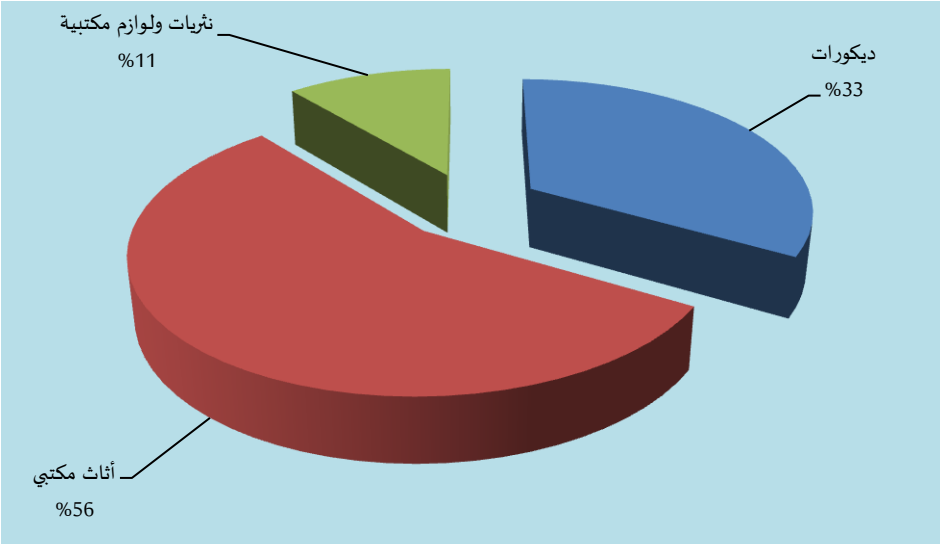

٢-٣-٣ وسائل النقل والمواصلات :

يحتاج المشروع إلى سيارة خاصة من فئة سيدان، يقدر ثمنها بسبعون ألف ريال ٧٠,٠٠٠ ريال

٢-٣-٤ مصاريف التأسيس وما قبل التشغيل

تقدر تكاليف مصاريف التأسيس التي تشتمل على أتعاب الاستشاريين، ودراسة الجدوى الاقتصادية، وغيرها اللازمة للمشروع بحوالي ١٣٠,٠٠٠ ريال سعودي، وكما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (١٥)

مصاريف التأسيس وما قبل التشغيل

البند	القيمة
تراخيص ورسوم حكومية واستشارات حكومية	5,000
دراسات واستشارات فنية	35,000
ديكورات	50,000
لوحة باسم الشركة	8,000
مصاريف سفر وانتقال	25,000
إجمالي مصاريف التأسيس	123,000

شكل(١١)

مصاريف التأسيس وما قبل التشغيل

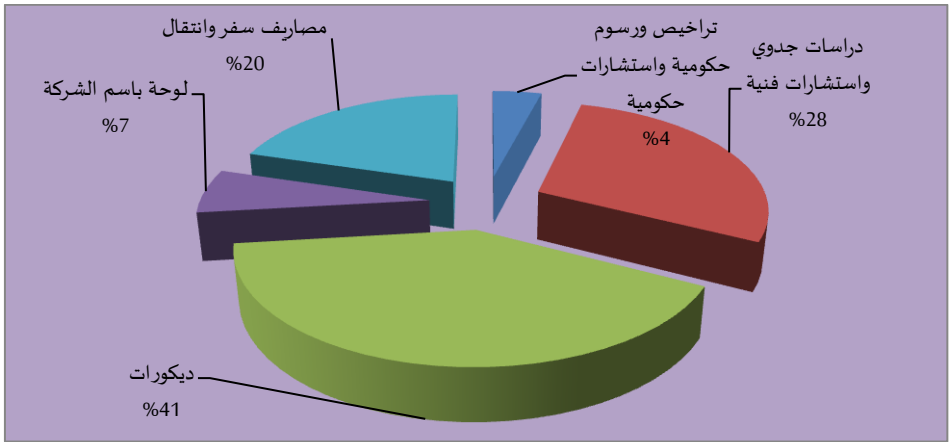

٤-٢ إجمالي الأصول الثابتة (شاملة لمصاريف التأسيس)

وفق التقديرات السابقة فإن رأس المال الثابت ومصاريف التأسيس وما قبل التشغيل بلغت حوالي ٢٩٣٠٠٠ ريال ووفقاً للآتي :-

جدول (١٦)

إجمالي الأصول الثابتة

البيان	القيمة
الأجهزة المكتبية والأثاث	١٠٠٠٠٠
وسائط النقل	٧٠,٠٠٠
مصاريف التأسيس	١٢٣,٠٠٠
الإجمالي	٢٩٣٠٠٠

٥-٢ الرواتب والاجور السنوية

قدرت الرواتب السنوية للمشروع بمبلغ (٨٢٨,٠٠٠) ريال، ويبين الجدول التالي التقديرات الأولية لحاجة المشروع من الكوادر البشرية.

جدول (١٧)

الرواتب والأجور المباشرة

بيان الوظيفة	العدد	الراتب الشهري	اجمالي الرواتب الشهرية	اجمالي السنوي
مدير مكتب	١	٦,٠٠٠	٦,٠٠٠	٧٢,٠٠٠
محاسب	٢	٤,٠٠٠	٨,٠٠٠	٩٦,٠٠٠
عامل	٦	٣,٠٠٠	١٨,٠٠٠	٢١٦,٠٠٠
سائق	١٠	٣,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٣٦٠,٠٠٠
عامل نظافة	٢	١,٥٠٠	٣,٠٠٠	٣٦,٠٠٠
موظف أمن	٢	٢,٠٠٠	٤,٠٠٠	٤٨,٠٠٠
إجمالي				٨٢٨,٠٠٠

٦-٢ المصروفات العمومية والإدارية المتوقعة:

يبين الجدول رقم (١٨) المصاريف الإدارية والعمومية المتوقعة للمشروع المقترح، حيث قدرت بما يقارب ٩٣,٠٠٠ ريال سنوياً.

جدول (١٨)

المصروفات العمومية والإدارية المتوقعة

المصروف	المبلغ
كهرباء	٣,٠٠٠
مطبوعات	١٥,٠٠٠
نظافة	٥,٠٠٠
صيانة	١٥,٠٠٠
مياة وضيافة	١٠,٠٠٠
هاتف	١٥,٠٠٠
نثرية	٢٠,٠٠٠
أخرى	١٠,٠٠٠
الإجمالي	٩٣,٠٠٠

شكل(١٢)

المصروفات العمومية والإدارية المتوقعة

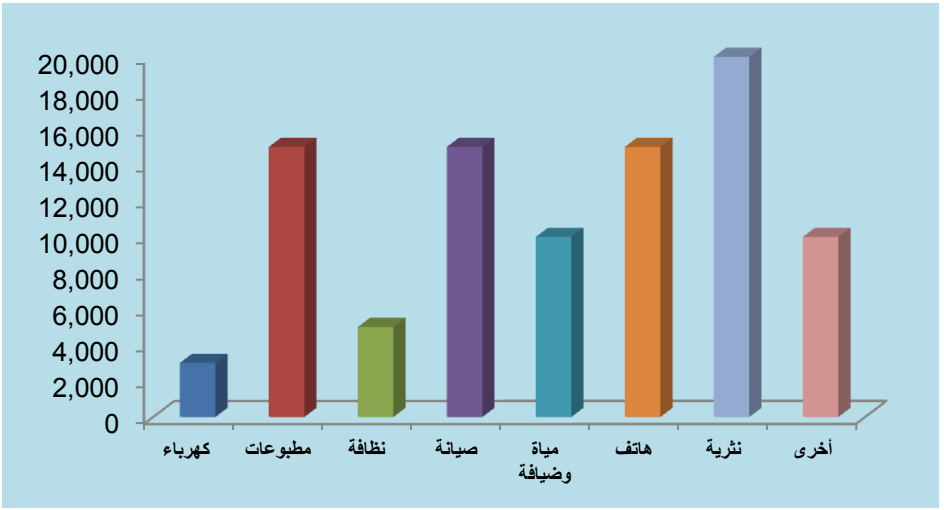

القسم الثالث

الدراسة المالية والاجتماعية

٣-١ تمهيد

تأتي أهمية الدراسة المالية في أنها تحدد الرؤية المالية للمشروع بعد تقديم العناصر التسويقية والفنية التي تحدد أوجه التكلفة و عناصر التشغيل. حيث يبدأ التحليل المالي بعد التأكد من الدراسة السوقية من أنه سيكون هناك طلب كافي و منظم على خدمات المشروع, و بعد أن تأتي الدراسة الفنية بنتائج إيجابية بخصوص إمكانية إنشاء المشروع من الناحية الفنية من كافة الجوانب, و يبقى دراسة الجوانب المالية لهذا المشروع, لتحديد الأموال المطلوبة لإنشاء و تشغيل المشروع و دراسة كيفية تدبيرها والالتزامات التي تترتب على ذلك , ثم دراسة إلى أيّ حد سوف يحقق المشروع عائدا مناسباً.

أما الدراسة الاجتماعية فهي تبحث في مدى جدوى المشروع من الناحية الاجتماعية، وما يقدمه من خدمة للمجتمع والمتضمنة تشغيل الأيدي العاملة المحلية والاضافة إلى الدخل القومي، وكذلك المشاركة في الزكاة الشرعية، ومدى استفادة المجتمع اقتصادياً

٣-٢ رأس المال.

٣-٢-١ رأس المال العامل

قدر رأس المال العامل والمتمثل في الأجور والرواتب لمدة تسعة أشهر، بالاضافة إلى المصاريف المتداولة لمدة ثلاثة أشهر مضافاً أجرة المباني لمدة سنة، بحوالي(١,٠٨٢,٠٠٠) ريال، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول(١٩)

تقديرات رأس المال العامل

البيان	القيمــة / ريال
الاجور والرواتب	٨٢٨٠٠٠
مصاريف مباشرة وغير مباشرة لمدة ٩شهور مضافاً أجرة المباني لمدة سنة	٢٠٠٠٠٠
الاجمالي	١٠٢٨٠٠٠

شكل(١٣)

تقديرات رأس المال العامل

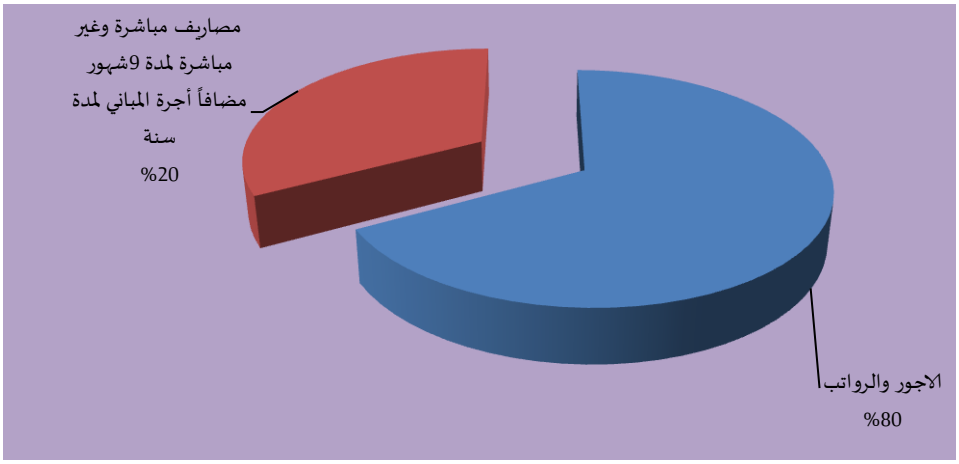

٣-٢-٢ رأس المال الثابت :

بلغ إجمالي رأس المال الثابت في المشروع المقترح (٣٨٣٠٠٠) ريال وكما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (٢٠)

رأس المال الثابت

البيان	القيمة
الأجهزة	١٠٠٠٠٠
وسائط النقل	٧٠,٠٠٠
الاثاث والمفروشات	٩٠٠٠٠
مصاريف التأسيس	١٢٣,٠٠٠
الاجمالي	٣٨٣٠٠٠

٣-٢-٣ رأس المال المستثمر :

وفق التقديرات السابقة فإن رأس المال المستثمر تبلغ قيمته ١,٤٤٤,٠٠٠ ريال ويشتمل الاتي:

جدول رقم (٢١)

تقدير الاستثمارات اللازمة للمشروع

البيان	القيمة
الأصول الثابتة	٢٩٣,٠٠٠
مصاريف التأسيس	١٢٣,٠٠٠
رأس المال العامل	١,٠٢٨,٠٠٠
الاجمالي	١,٤٤٤,٠٠٠

شكل رقم (١٤)

تقدير الاستثمارات اللازمة للمشروع

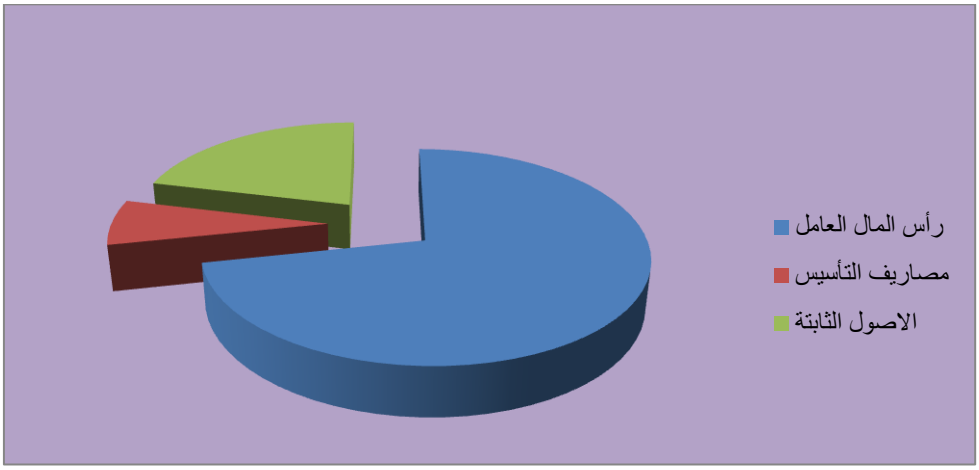

٣-٣ مصادر تمويل المشروع:-

يعتبر مشروع الجمعية التعاونية للادخار والتمويل قيد البحث من المشاريع التي لا تواجه صعوبات كثيرة في الحصول على التمويل اللازم لتشغيلها، سواءً أكان الأمر يتعلق بالبنوك المحلية أو الجهات الحكومية المتخصصة، ومع ذلك فقد تم افتراض أن المشروع سيتم تمويله من المساهمين فيه دون اللجوء إلى الإقتراض، مع التذكير بأن تأسيس مشروع للادخار والتمويل كنشاط رئيسي لجمعية تعاونية يعود بالنفع الكبير على الأداء المالي للجمعية خلال عمرها الإنتاجي، وأبرز المزايا التي يمكن أن تحصل عليها الجمعية التعاونية:

أولاً: ما تقدمه وزارة الشؤون الإجتماعية:

- إعانة بناء: تصرف للجمعية لبناء مقر لمزاولة أعمالها ونشاطاتها على أن لا تزيد على ٥٠% من التكاليف المقررة للبناء موزعة على دفعات تتناسب مع مراحل التنفيذ على أن يكون قد مضى على تسجيل الجمعية سنة فأكثر وتكون أعمالها مرضية بناءً على تقرير من الوزارة وأن تملك الجمعية أرضاً صالحة لبناء المقر وتقدم مخططات للمبنى توافق عليه الوزارة.
- إعانة مخاطر إذا تعرضت الجمعية لخسارة فادحه نتيجة لظروف قاهرة بما لا يزيد على ٩٠% من الخسارة.
- إعانة تدريب عند اشتراك أحد أعضاء الجمعية أو العاملين بها في دورة أو مؤتمر أو حلقه دراسية في مجال التعاون داخل أو خارج المملكة وتحدد الإعانة بما لا يتجاوز ٩٠% من التكاليف على أن لا تتحمل الوزارة تكاليف أكثر من شخصين في السنة الواحدة.
- إعانة دراسات وبحوث بنسبة لا تزيد على ٥٠% من التكاليف

- إعانة فنية لمساعدة الجمعية/ عند الضرورة/ على تطوير عملها ويشمل ذلك تكاليف بعض موظفي الوزارة بالعمل لدى الجمعيات ولمدد محددةتصرف للجمعية مرة واحدة بعد تسجيلها لمساعدتها في نفقات التأسيس على أن لا تزيد على ٢٠% من رأس مال الجمعية وقت التسجيل.
- إعانة إدارة عندما تعين الجمعية مديراً سعودياً متفرغا لأعمالها تتناسب كفاءته ومؤهلاته مع النشاطات التي تؤديها الجمعية بما لا يزيد على ٥٠% من راتبه الشهري لمدة ثلاث سنوات ويجوز تحديدها لسنوات أخرى بموافقة الوزير.
- إعانة محاسبيه للجمعية: تتضمن تحمل الوزارة ٥٠% من تكاليف مكتب المحاسبة أو موظف المحاسبة لأول سنتين، و ٢٥% في السنة الثالثة.
- مصارف التأسيس على أن لاتتعدى ٢٠% من رأس المال.

٣-٤الإيرادات السنوية

تأتي إيرادات هذا المشروع من أرباح التمويل الذي وضع تصور له بأن يكون غالباً تمويل أصغر قصير الأجل ، والذي يتم سداده في فترة زمنية لا تتجاوز العام، وإذا افترضنا أن المشروع سوف تكون عوائده المالية في العام الأول ١٠٠٠٠٠ ريال، وتحقق معدل نمو متوقع ١٠% سنوياً، فإنه ومن المتوقع أن يحقق ايرادات في السنة العاشرة تقدر بـ ١٠٠٠٠٠٠ ريال.

٣-٥ القوائم المالية للمشروع المقترح

جدول رقم (٢٢)

قائمة الدخل التقديرية

البيان	العام الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع	الثامن	التاسع	العاشر	الإجمالي
الإيرادات	3,000,000	3,300,000	3,630,000	3,993,000	4,392,300	4,831,530	5,314,683	5,846,151	6,430,766	7,073,843	٤٧,٨١٢,٢٧٤
تكلفة الإيرادات											
المصاريف المباشرة	٢,١٧٠,٠٠٠	٢,٣٧٠,٠٠٠	٢,٥٩٠,٠٠٠	٢,٨٣٢,٠٠٠	٣,٠٩٨,٢٠٠	٣,٣٩١,٠٢٠	٣,٧١٣,١٢٢	٤,٠٦٧,٤٣٤	٤,٤٥٧,١٧٨	٤,٨٨٥,٨٩٥	٣٣,٥٧٤,٨٤٩
إجمالي تكلفة الإيرادات	**٢,١٧٠,٠٠٠**	**٢,٣٧٠,٠٠٠**	**٢,٥٩٠,٠٠٠**	**٢,٨٣٢,٠٠٠**	**٣,٠٩٨,٢٠٠**	**٣,٣٩١,٠٢٠**	**٣,٧١٣,١٢٢**	**٤,٠٦٧,٤٣٤**	**٤,٤٥٧,١٧٨**	**٤,٨٨٥,٨٩٥**	**٣٣,٥٧٤,٨٤٩**
مجمل الربح	**٨٣٠,٠٠٠**	**٩٣٠,٠٠٠**	**١,٠٤٠,٠٠٠**	**١,١٦١,٠٠٠**	**١,٢٩٤,١٠٠**	**١,٤٤٠,٥١٠**	**١,٦٠١,٥٦١**	**١,٧٧٨,٧١٧**	**١,٩٧٣,٥٨٩**	**٢,١٨٧,٩٤٨**	**١٤,٢٣٧,٤٢٥**
المصاريف غير المباشرة	٣٦٨,٠٠٠	٣٦٨,٠٠٠	٣٦٨,٠٠٠	٣٦٨,٠٠٠	٣٦٨,٠٠٠	٣٦٨,٠٠٠	٣٦٨,٠٠٠	٣٦٨,٠٠٠	٣٦٨,٠٠٠	٣٦٨,٠٠٠	٣,٦٨٠,٠٠٠
الاستهلاكات	٢٨,٣٠٠	٢٨,٣٠٠	٢٨,٣٠٠	٢٨,٣٠٠	٢٨,٣٠٠	٢٨,٣٠٠	٢٨,٣٠٠	٢٨,٣٠٠	٢٨,٣٠٠	٢٨,٣٠٠	٢٨٣,٠٠٠
الإجمالي	**٣٩٦,٣٠٠**	**٣٩٦,٣٠٠**	**٣٩٦,٣٠٠**	**٣٩٦,٣٠٠**	**٣٩٦,٣٠٠**	**٣٩٦,٣٠٠**	**٣٩٦,٣٠٠**	**٣٩٦,٣٠٠**	**٣٩٦,٣٠٠**	**٣٩٦,٣٠٠**	**٣,٩٦٣,٠٠٠**
صافي الربح قبل الزكاة	**٤٣٣,٧٠٠**	**٥٣٣,٧٠٠**	**٦٤٣,٧٠٠**	**٧٦٤,٧٠٠**	**٨٩٧,٨٠٠**	**١,٠٤٤,٢١٠**	**١,٢٠٥,٢٦١**	**١,٣٨٢,٤١٧**	**١,٥٧٧,٢٨٩**	**١,٧٩١,٦٤٨**	**١٠,٢٧٤,٤٢٥**
مبلغ الزكاة المفروضة	**61,550.00**	**64,757.50**	**68,215.00**	**71,947.50**	**75,981.78**	**80,349.53**	**85,083.30**	**90,219.70**	**95,799.00**	**101,864.94**	795,768
صافي الربح بعد الزكاة	**372,150**	**468,943**	**575,485**	**692,753**	**821,818**	**963,860**	**1,120,178**	**1,292,197**	**1,481,490**	**1,689,783**	**9,478,656**

جدول رقم (٢٣)

قائمة التدفقات النقدية

	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	العام الرابع	العام الخامس	العام السادس	السابع	الثامن	التاسع	العاشر
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل										
صافي الربح	372,150	468,943	575,485	692,753	821,818	963,860	1,120,178	1,292,197	1,481,490	1,689,783
الإهلاك	28,300	28,300	28,300	28,300	28,271	28,300	28,300	28,300	28,300	28,279
مجموع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	400,450	497,243	603,785	721,053	850,089	992,160	1,148,478	1,320,497	1,509,790	1,718,062
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل										
)توزيعات أرباح(	0	372,150	468,943	575,485	692,753	821,818	963,860	1,120,178	1,292,197	1,481,490
مجموع التدفقات النقدية من أنشطة التمويل	0	-372,150	-468,943	-575,485	-692,753	-821,818	-963,860	-1,120,178	-1,292,197	-1,481,490
صافي الزيادة في النقدية	400,450	125,093	134,843	145,568	157,337	170,342	184,617	200,320	217,592	236,572
رصيد النقدية في بداية الفترة	2,000,000	2,400,450	2,525,543	2,660,385	2,805,953	2,963,289	3,133,631	3,318,249	3,518,568	3,736,161
رصيد النقدية في نهاية الفترة	2,400,450	2,525,543	2,660,385	2,805,953	2,963,289	3,133,631	3,318,249	3,518,568	3,736,161	3,972,733

جدول رقم (٢٤)

قائمة المركز المالي

اسم الحساب		العام الأول	العام الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع	الثامن	التاسع	العاشر
الأصول											
الأصول المتداولة		2,400,450	2,525,543	2,660,385	2,805,953	2,963,318	3,133,660	3,318,278	3,518,597	3,736,190	3,972,783
النقدية	2,400,450		2,525,543	2,660,385	2,805,953	2,963,318	3,133,660	3,318,278	3,518,597	3,736,190	3,972,783
الأصول ثابتة		254,700	226,400	198,100	169,800	141,529	113,229	84,929	56,629	28,329	50
اجهزة ومعدات متخصصة	160,000		144,000	128,000	112,000	96,000	80,024	64,024	48,024	32,024	16,024
اصول ثابتة أخرى	0		0	0	0	0	5	5	5	5	5
م تاسيس	123,000		110,700	98,400	86,100	73,800	61,500	49,200	36,900	24,600	12,300
مخصص الإهلاك	28,300		28,300	28,300	28,300	28,271	28,300	28,300	28,300	28,300	28,279
إجمالي الأصول		2,655,150	2,751,943	2,858,485	2,975,753	3,104,847	3,246,889	3,403,207	3,575,226	3,764,519	3,972,833
الخصوم											
حقوق أصحاب المال		2,655,150	2,751,943	2,858,485	2,975,753	3,104,847	3,246,889	3,403,207	3,575,226	3,764,519	3,972,833
رأس المال	2,283,000		2,283,000	2,283,000	2,283,000	2,283,000	2,283,000	2,283,000	2,283,000	2,283,000	2,283,000
ارباح متبقاه											
ارباح العام الحالي	372,150		468,943	575,485	692,753	821,818	963,860	1,120,178	1,292,197	1,481,490	1,689,783
		2,655,150	2,751,943	2,858,485	2,975,753	3,104,847	3,246,889	3,403,207	3,575,226	3,764,519	3,972,833

٦-٣ المؤشرات المالية والاقتصادية للمشروع المقترح:

أ- إجمالي العائد على الاستثمار:

يوضح الجدول التالي العائد على الاستثمار للجمعية المقترحة، ويلاحظ أن إجمالي العائد على الاستثمار يبلغ ٣٦% في السنة الأولى من عمر المشروع، ويصل إلى ٩٦% في السنة العاشرة، أما صافي العائد على الاستثمار بلغ ١٦% في السنة الأولى، ويصل إلى ٧٤% في السنة العاشرة من عمر المشروع.

جدول رقم (٢٥)

العائد على الاستثمار

السنوات التشغيلية	إجمالي العائد على الاستثمار	صافي العائد على الاستثمار
١	36%	16%
٢	41%	21%
٣	46%	25%
٤	51%	30%
٥	57%	36%
٦	63%	42%
٧	70%	49%
٨	78%	57%
٩	86%	65%
١٠	96%	74%

ب. صافي القيمة الحالية

لقد تم احتساب القيمة الحالية للمشروع المقترح، من خلال خصم التدفقات النقدية لمدة سنوات سنوات على معدل خصم ١٥%، ووجد أن صافي القيمة الحالية لمشروع الجمعية المقترح عالية جداً، إذ بلغت

٤,٢٥٠,٣١٢ ريال، أي حوالي ثلاثة أضعاف رأس المال المستثمر ، مع العلم أن سعر الخصم السائد في السوق يفترض أن يكون أقل من ذلك.

د. معدل العائد الداخلي IRR:

بلغت قيمة معدل العائد للمشروع المقترح ٢٧,٦%. ما يعني أن المشروع يبقى مربحا حتى لو كان سعر الخصم السائد في السوق أقل من ٢٧,٦%.، وبذلك يكون المشروع وفقاً لهذا المعيار مجد استثمارياً.

هـ- الزكاة الشرعية:

وصلت القيمة الإجمالية للمبالغ التي سيرفدها بها المشروع صندوق الزكاة (١,٧) مليون ريال تقريبا خلال عشر سنوات.

و- فترة الإسترداد:

من أهم المعايير الزمنية التي تعبر عن مدى قدرة المشروع على استرجاع رأس المال المستثمر فيه، وفي هذا المشروع أنه سوف يتمكن من استرداد رأس ماله خلال فترة قصيرة نسبياً، **وهي ٤ سنوات ٣ أشهر**.

٣-٧ الجدوى الاجتماعية من إقامة المشروع

بناء على مجموعة من المعطيات السوقية والفنية والمالية لهذا المشروع، وبعد قراءة الارقام وتفسيرها، واستشارة الخبراء، وجد ان المشروع مجد من الناحية الاجتماعية، وذلك للأسباب التالية:

١- تحقيق النظرية الاقتصادية للاستثمار وذلك بتوظيف مدخرات الأفراد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢- المساهمة في خلق وظائف جديدة، والتخفيف من حدة البطالة الوطنية، من خلال توظيف السعوديين، وتطوير قدراتهم بشكل مستمر، ما يساهم في نمو رأس المال البشري للمملكة، في قطاعات حرفية ومهنية بعد تمويلها برأس المال اللازم.

٣- تكمن جدوى المشروع في أنه يساعد وبشكل كبير في انجاح مبادرتي الحرف والمهن والاسر المنتجة وذلك بتمويل القائمين عليها.

٤- سيعود المشروع بالنفع الاقتصادي على المساهمين فيه، إذ أن فكرته تقوم على مساهمة مجموعة من الأعضاء في تمويله، وبالتالي فإن الأرباح سيتم توزيعها على المساهمين فيه من أفراد المجتمع.

٥- سيقوم المشروع برفد صندوق الزكاة المخصص لإعانة المجتمع المحلي بمبالغ مالية متصاعدة بتصاعد الايرادات والأرباح.

القسم الرابع

الخاتمة

٤-١ النتائج

بناء على الدراسة السوقية والفنية والمالية، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

١. تولي حكومة المملكة اهتماماً بالغاً بتطوير قطاع الادخار والتمويل، حيث أنه من القطاعات الاقتصادية المهمة وتؤثر بصورة مباشرة على النشاط الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية.

٢. عمليتي الادخار والتمويل تجسد الوعي الاقتصادي الرشيد، وتعمل وبشكل مباشر على تقليص الفجوة في توزيع الدخل بالمملكة العربية السعودية.

٣. هناك اتساع وتطور في إجمالي حجم القروض القائمة التي منحتها مؤسسات التمويل المتخصصة في المملكة خلال الخمس سنوات الماضية والتي وصلت ١٩٤ مليار ريال بنهاية عام ٢٠١١م وبمعدل نمو ١٢,٥% مقارنة ببداية الفترة.

٤. عند قراءة وتفسير الارقام المتعلقة بأعداد السكان في المملكة العربية السعودية يلاحظ ان معدلات النمو السكاني تتزايد بشكل ملحوظ، ففي سنة ٢٠٠٠ كان عدد سكان المملكة (٢٠,٤٨) مليون نسمة، ليرتفع عددهم خلال عشر سنوات، أي في سنة ٢٠١٠ إلى (٢٧,٥٦) مليون نسمة بزيادة قدرها (٧) ملاين نسمة تقريبا وبنسبة نمو كلية وصلت إلى (٣٥%) تقريباً، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع الطلب بشكل عام.

٥. متوسط الدخل الفردي في المملكة العربية السعودية قد ارتفع خلال الفترة من (٢٠٠٠) ولغاية (٢٠١٠)، بشكل ملحوظ، إذ كان في سنة ٢٠٠٠ (٣٤٥١١) ريال، ووصل في سنة ٢٠١٠ إلى (٥٩١٣٧)، ويمكن القول أن الدخل من المتغيرات الرئيسية التي تؤثر على الطلب بشكل ايجابي، فكلما زاد الدخل فإن الطلب بشكل عام سيزيد تبعاً لذلك.

٦. اظهرت نتائج الدراسة المالية ما يلي:

- يصل متوسط الايرادات السنوية في المشروع إلى حوالي (٥٠٠,٠٠٠) ريال، وهذا مؤشر يشجع ويحفز على إقامة المشروع.
- يصل معدل العائد للمشروع إلى (٧٤%) في السنة العاشرة للمشروع وهو معدل عائد مرتفع نسبة إلى الفائدة أو العائد على الاستثمارات المالية، مما يشجع على إقامة المشروع.
- سيساهم المشروع في صندوق الزكاة بشكل ملحوظ.
- سيوفر المشروع على الاقل (٥) وظائف للسعوديين، ليساهم جنباً إلى جنب مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات الأعمال في توفير الوظائف للسعودين، ما يعني أن هذا المشروع ذو جدوى اجتماعية إضافة إلى جدواه الاقتصادية.

٧. تشجع وزارة الشؤون الاجتماعية إقامة الجمعيات التعاونية من خلال مجموعة من الحوافز والمساهمات المالية والإدارية.

٤-٢ التوصيات

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن اقتراح التوصيات التالية :

١- العمل على تأسيس جمعية تعاونية للادخار والتمويل، إذ أن الدراسة أثبت جدوى إقامته من جميع النواحي السوقية والفنية والمالية.

٢- تعميم تجربة إقامة جمعيات تعاونية في مجال الادخار والتمويل في كافة مناطق المملكة، لما لها من نتائج ايجابية مجتمعية واقتصادية وطنية.

٣- على وزارة الشؤون الاجتماعية الأخذ بزمام المبادرة في تشجيع أفراد المجتمع على إقامة الجمعيات التعاونية في مجال الادخار والتمويل من خلال ما تقدمه من حوافز ودعم مادي وإداري.

٤- على مؤسسات العمل الرسمية التعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية في تقديم الحوافز والدعم لأفراد المجتمع لتشجيعهم على إقامة الجمعيات التعاونية في مختلف المجالات.

٥- القيام بدراسات جدوى حول إقامة جمعيات تعاونية في مجالات مختلفة.